

إضراب عمال النسيج يفتح الطريق لعمال الشرق الاوسط

ناشطون في لبنان ينظمون تحركاً تضامنياً في الرابع من أيار

من مؤيدي اللجنة لامية العمال في بيروت

٣ أيار ٢٠٠٨

ملايين من عمال مصر لا يتلقون بما فيه الكفاية من الخبز. كل يوم يجبر الناس على الوقوف في طوابير تؤدي الى صدمات "دموية" من أجل الحصول على الخبز المدعوم من الحكومة بسعر \$٠.٠١ لكل رغيف. يتطر العمال والفقراء أن يقفوا لمدة ساعات في انتظار الخبز وشهدت الأسابيع الماضية مقتل بعض الناس في صدمات حول الكمية المحدود من الخبز المتوفر.

ظروف عمال مصر تسيء وتتدهور كل سنة. ان مدينة المحلة في مصر هي مدينة صناعية كبيرة ذات ٢٤,٠٠٠ عامل. عقب إضرابهم الأخير في سبتمبر - أيلول ٢٠٠٧ رأى العمال ان ظروف معيشتهم تتأزم من زيادة تكاليف المعيشة وبعد خبرات سابقة لم يعد العمال يأتدون مطالبات محدودة حول تحسين ظروفهم فقط بل وسعوا هذه المطالب لتشمل الطبقة العاملة بأكملها مثل رفع الحد الأدنى للاجور.

سبق وأن اضرب عمال شركة الغزل والنسيج في مدينة المحلة مرتين. وهم يمثلون ١٥٪ فقط من عمال المدينة وحصلوا على دعم شامل من عمال المحلة. يدعو العمال الآن لإضراب عام في ٤ ماي - أيار. هذا يبعث برسالة واضحة إلى سلطة الرئيس حسني مبارك الاستبدادية وهي أن العمال غاضبين. حوالي ٢١,٠٠٠ شخص دعوا للإضراب على الFacebook. وكالات أنباء يفيدون أن النظام على استنفار عالي وأن الرئيس سيدعو لرفع الحد الأدنى كمحاولة لتخفيف حالة الغضب عند العمال.

تحاول الدولة المصرية دائماً أن تقسم وتدمر الحركة العمالية من خلال نقابات ضعيفة وقمع وسجن عمال مناضلين. مع ذلك نجح العمال في تنظيم أنفسهم والدفع بمطالبهم إلى الأمام. في اضرابات المحلة أظهر العمال كيف ينظمون الحركة العمالية واستطاعوا ان يجبروا الحكومة على التنازل.

حاولت الدولة أن تصوّر الحركة العمالية كمرّوجة للعنف والاضطراب. ومع ذلك، تمت الإضرابات الأخيرة على الرغم من قساوة الدولة وقمعها في السنة السابقة. بعد إضرابات كبيرة في ديسمبر - كانون الأول ٢٠٠٦ وفي سبتمبر - أيلول ٢٠٠٧ طوّر العمال التكتيكات وتضمّنت معالجة قمع الدولة.

فكرة الإضراب بدأت في فبراير - شباط عندما بلغت المفاوضات مع مسؤولي الحكومة حائطاً مسدوداً. على الFacebook. دعت مجموعة لإضراب في ٦ أبريل - نيسان مطالباً بحقوق للعمال. شابة تدعى أسرا أحمد والتي سجنّت لقيادة الإضراب لمدة ٢٠ يوم هي التي خلقت هذه المجموعة. بدأت الناس تنضم الى هذه المجموعة وبلغ عددها ٧٠,٠٠٠ في ليلة ٦ أبريل - نيسان. عمل شباب من الطبقة الوسطة مع العمال وساندوا الإضراب لينتشر عبر مصر.

ان عمل الإنترنت لعب دوراً مهماً في الدعوة للإضراب وفي توضيح مطالبات العمال فأوقف عدد من المجموعة والبعض منهم ما زالوا في السجن.

٦ أبريل - نيسان

دعا عمال النسيج الذين يعملون في القطاع العام للإضراب منذ فبراير - شباط مطالبين بتحسين ظروف معيشتهم ورفع الحد الأدنى. لكن الحكومة تجاهلت مطالبهم وحاولت أن تقسم وتضعف الحركة العمالية فرفعت الدعم المالي للطعام من ٤٣ جني (٨ دولار) إلى ٩٠ (١٧ دولار).

بالرغم من ذلك، رفض العمال أن يقسموا مطالبهم وألحوا على الإضراب. ونظمت الحكومة تحت الضغط من العمال اجتماعاً مع رئيس النقابات (المسيطر عليها من الحكومة) وسبعة آخرين من قادة النقابات طالبة منهم ان يوقعوا تعهداً أنهم لن يضربوا. خمسة منهم وقعوا التعهد بينما اثنان رفضا فوضع احد من الذين رفضوا في السجن. هذا التعهد استعمل من مسؤولين حكوميين ونُشر في كل الصحف التابعة للحكومة فبدأت وكالة الخابرات حملة ضغط استهدفت فيها الحركة العمالية. وهدد وزير الداخلية باستمرار بأخذ إجراءات ضد أي شخص يساهم في الإضرابات. لكن الإجراءات لم تكن كافية لتوقيف الإضرابات بل حدّد العمال توقيت الإضراب دون تأخير. وفي ليلة ٥ أبريل - نيسان أطلق العمال بياناً يدعو للإضراب.

في صباح ٦ أبريل - نيسان استيقظ العمال فوجدوا عددا غير مسبوق من قوات الامن بملأ المدينة. وقد صُرف عاملو دوام الليل مبكراً بينما عمال

دوام النهار أُجبروا على أن يدخلوا المصنع من أبواب مختلفة. إتخذت هذه الإجراءات لكي لا يلتقي العمال في المدخل الرئيسي.

عندما دخلوا مكان العمل للشركة وجد المضرِبون مئات من قوات الامن في ثياب مدنيّة يمنعون العمال عن التجمّع. من خلال هذه الإجراءات، توقّف الإضراب في البداية. عند هذا الوقت، كان هناك عدد كبير من عمال المدينة في حالة غضب وتوتر ينتظرون الإضراب ضدّ الاسعار العالية. وبقيت المدينة على استنفار حتّى بداية الحركة العفويّة فهاجمت قوات الامن هذه الإحتجاجات واستعملت إجراءات قمعيّة أدت إلى الثوران والصدمات التي استمرّت حتّى الليل المتأخّر.

اليوم التالي، في ٧ أبريل - نيسان تمّ جمّع عفوي في احد الشوارع الجانبية وبدأت الناس تتجمّع في تظاهرة ضدّ الاسعار العالية. خرّكت مئات الناس نحو الشارع الكبير في المدينة وإلى المربع الرئيسيّ وفي بداية المظاهرة، شكّل حشد كبير عارضات وأتت قوات الامن لتفترّق الناس. فألقوا القبض على احدى العمال ما أثار غضب العمال الآخرين. وطالب العمال بإطلاق سراح رفيقهم ما أجبر قوى الامن على اطلاقه.

الشرطة تستعمل الغاز ضدّ المتظاهرين

فيما بعد، عدد كبير من جنود الامن بدأ باطلاق قنابل الغاز ضدّ المعارضين ما أدى الى مضاعفة عدد المتظاهرين عندما بلغ المعترضون المربع. عندما سارت التظاهرة عائدة الى المدينة انقسم العمال الى مجموعات صغيرة، وعندما هاجمت قوات الامن أوساط الاعلام غضب العمال فحموا الاعلام كي تسجل وتصور الاحداث كما هي.

قرّر جزء من المتظاهرين الذهاب الى مقر الشرطة الرئيسيّ والاعتراض عند الأبواب للمطالبة بإطلاق سراح رفاقهم العمال الذين احتجزوا في يوم ما قبل الاضراب. وفي المقرّ الرئيسيّ للشرطة أطلقت قوات الامن الرصاص في اتجاه المحتجين بعشوائية واحتجزت العشرات منهم. و بعض من الذين احتجزوا لم يكن لهم اي علاقة بالمظاهرة وضربوا بعنف بعصي خشبيّة ما سبّب إصابات وقتلة. انتهت المظاهرة بثلاثة قتلة وعشرة جرحه ومئات في السجن.

اليوم التالي زار رئيس الوزراء المصري المدينة ومعه عدد من وزرائه، فحاول أن يهدئ العمال بالتفائه عدد محدود ومختار منهم وقدم لهم راتب شهر كعلاوة وبعض فوائد إضافية للمدينة.

الإجراءات القمعيّة التي استعملتها الدولة وقوات الحكومة لم تستطع التحكم والسيطرة على الحركة العمالية. تلك الإجراءات تضمّنت التحكم بالنقابات والضغط على العمال وتشويه الحركة وكأنها للتخريب وضدّ مصلحة العمال. لكن العمال كانوا منظمون ومصرّون على ان يعترضوا دون تخريب. ظهر هذا النوع من التنظيم في اضرابات ديسمبر - كانون الأوّل ٢٠٠٦ وسبتمبر - أيلول ٢٠٠٧ عندما توقف عمال مدينة المحلة عن كل العمل ما عدا العمل في شركات الماء والمحروقات كي لا يسبب الاضراب بتأثير على المستشفى المحلية. فلدى هؤلاء العمال سمعة جيدة كحركة منظمة وواعية لحقوق الجماهير.

دور ملهم

في الفترة المقبلة، ستشهد مصر والمنطقة حركات للعمال والفقراء ينتفضون ضدّ الفقر والقمع. قد أثبت عمال مصر أن الاضرابات العفويّة يمكن تنظيمها وأن تأثيرات هكذا حرّك طبقي عمالي جزري يستطيع أن يجبر الحكومة على التنازل. يلعب عمال المحلة دوراً ملهماً وداعياً بشكل غير مباشر عمال المنطقة أن يستأنفوا ويتبعوا خطواتهم.

في لبنان، دعا الإتحاد العمالي العام الذي يشعر بالضغط من القاعدة حول المسائل المعيشية كالعلاء والاجور التي يعاني منها الجماهير والفقراء لإضراب عام في ٧ أيار. وبما أنّ الإتحاد العمالي العام تسيطر عليه قيادة مؤيدة للمعارضة، فمن المهمّ أنّ تتطوّر قيادة عمالية جديدة من هذا النضال وتأخذ القيادة نقابات مناضلة جديدة لتنتشر عمل موحد شامل ضدّ النيوليبرالية والتهجمات على العمال.

في ٤ ماي - أيار يتضامن اليسار وخمسة نقابات في "اللقاء التضامني مع عمال مصر" مع عمال المحلة ومصر. هذا التحرك التضامني سيكون إعتصام خارج السفارة المصريّة للمطالبة بحقوق العمال وإطلاق سراح المعتقلين. تؤيد اللجنة لامية العمال هذه المطالب وتشير أنّ لدى الطبقة العاملة اللبنانيّة مصالح مشتركة مع عمال مصر في النضال ضدّ النيو-ليبرالية. اللجنة لامية العمال في لبنان تدعو النقابات واليسار لتأمين فرصة لتوحيد العمال في لبنان من خلال بديل اشتراكي للحروب والفقر. في مناسبة مسيرة عيد العمال في بيروت وزّع تقريباً ٨٠٠ من منشور اللجنة لامية العمال وكانت الإستجابة ايجابية.